المحاضرة (4): الرّتبة في الجملة العربيّة:

تمهيد: يُعَدُّ مَوضُوع الرّتبة في الجُمَلة من القضايا الأساسيّة لعلم التّراكيب؛ وذلك لأنّه يقف على تحديد مختلف الأشكال التي يمكن أن ترد عليها الجُمل في اللغات الطّبيعيّة. ويرتبط موضوع الرّتبة بالجملة، والجملة العربيّة على وجه الخصوص؛ باعتبارها ممّن تجيز التّقديم والتّأخير فيما بين عناصرها، دون غيرها من التّراكيب اللغويّة. وعلى هذا الأساس جاءت هذه المحاضرة؛ لتقف على تحديد مفهوم الرُّتبة في الجملة العربيّة، وأنواعها، وما ينطبق منها على الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة معا.

أوّلا- مفهوم الرّتبة: لا يختلف مفهوم الرّتبة في دلالته اللغويّة عن مفهومه في دلالته الاصطلاحيّة، بينما يختلف كلّ الاختلاف في مفهومه بين علماء النّحو وعلماء البلاغة العربيّة عن مفهومه عند علماء اللسانيات. وفي ما يلي التّفصيل في دلالته اللغويّة ودلالته الاصطلاحيّة عند كلّ من هؤلاء.

1- الرّتبة لغة: تدلّ مادّة (رت ب) في معاجم اللّغة على الثّبوت، فقد جاء في لسان العرب "رَتَبَ الشّيءُ يَرْتُبُ رتُوباً، وتَرَتَّبَ: ثَبَتَ فَلَمْ يَتَحَرَّكْ... ورَتَّبَه تَرتِيباً: أَثْبَتَه... وعَيْشٌ راتِبٌ: ثابِتٌ دائمٌ. وأَمْرٌ راتِبٌ أَي دارٌّ ثابِت... والتُّرْتُبُ والتُّرْتَبُ كلُّه: الشّيءُ المُقِيم الثّابِتُ. والتُّرْتُبُ: الأَمْرُ الثابِتُ. وأَمْرٌ تُرْتَبٌ؛ أَي ثَابِتٌ... والتُّرْتَبُ: العَبْدُ يَتوارَثُه ثلاثةٌ، لثَباتِه فِي الرِّقِّ، وإِقامَتِه فِيهِ. والتُّرْتَبُ: التُّرابُ لثَباتِه وطُولِ بَقائه. والرَّتَبَةُ: الْوَاحِدَةُ مِنْ رَتَباتِ الدَّرَجِ. والرُّتْبةُ والمَرْتَبَةُ: المَنْزِلةُ عِنْدَ المُلوكِ وَنَحْوُهَا."[1] وجاء في المعجم الوسيط "رَتَبَ رُتُوبا ثَبت وَاسْتقر فِي الْمقَام الصّعب، وَفُلانٌ انتصب قَائِما، وَسَأَلَ النَّاس بعد غنى، وَالشَّيْء أثْبته ونصبه، ورتّبه أثْبته وَأقرهُ وَجعله فِي مرتبته... ويُقَال: يَتَرَتَّب عَلَيْهِ كَذَا، يسْتَقرّ وَيَنْبَنِي. ورزق راتب، ثَابت دَائِم، وَمِنْه الرَّاتِب الَّذِي يَأْخُذهُ المستخدم أجرا على عمله... والرُّتْبَة الْمنزلَة والمكانة أَو الْمنزلَة الرّفيعة ودرجة من درجات الشّرف تمنحها الدّولة من ترى تكريمه."[2] ولم يخرج بهذا مفهوم الرّتبة في دلالته اللغويّة في كلّ من هذه المعاني عن معنى الثّبوت؛ فالعيش الدّائم والمقيم، أو العبد المتوارث، أو التُراب، والواحدة من الدَّرَج، والمنزلة، والانتصاب قائما، وثبوت الشّيّء أو إقراره والاستقرار فيه، والأجر الثّابت، كلّها تدلّ على ديمومة وثبات أو ثبوت. وهو ما

[1]- أبو الفضل جمال الدّين ابن منظور، لسان العرب، ط3. بيروت: 1414، دار صادر، ج1، مادّة (رت ب).

[2]- مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط4. القاهرة: 2004، مكتبة الشّروق الدّوليّة، مادّة (رت ب).

يشترك فيه مع دلالته الاصطلاحيّة؛ من حيث هو موضع ثابت لكلمة من الكلمات داخل الجملة، كما سيأتي بيانه في المعنى الاصطلاحيّ.

1- الرّتبة اصطلاحا: لم يعالج النّحاة قديما أو علماء البلاغة العربيّة موضوع الرّتبة تحت باب مستقلّ، وإنّما كانوا يتناولونه تحت أبواب متعدّدة من أبواب النّحو، مما يجوز فيها التّقديم: كباب الخبر وباب المفعول وغيرها من الأبواب النّحويّة. إلى أن جاء تمام حسّان في العصر الحديث؛ فأفرد لهذا الموضوع بحثا مستقلاً في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) بعد أن اعتبره أحد القرائن اللفظيّة التي يُستعَانُ بها في تفسير الإعراب.[1]

ويختلف مفهوم الرُّتبة عند النّحاة أو علماء البلاغة العربيّة عن مفهومه عند علماء اللسانيات؛ وذلك لأنّ الرّتبة في النّحو تدلّ على ذلك الموضع أو الموقع الذي تأخذه كلمة من كلمات في تتابعها مع غيرها من الكلمات داخل الجملة، مع إمكانيّة أن تتقدّم أو تتأخّر حسب ما تجيزه قواعد اللغة، وهي بذلك تتمّ على نطاقين كما أشار إليه تمام حسّان "أحدهما؛ مجال الرّتبة المحفوظة، والآخر؛ مجال الرّتبة غير المحفوظة... ومن الرُّتب المحفوظة في التّركيب العربيّ: أن يتقدّم الموصول على الصّلة، والموصوف على الصّفة، ويتأخر البيان عن المبين، والمعطوف بالنّسق على المعطوف عليه، والتّوكيد عن المؤكَّد والبدل عن المبدل، والتّمييز عن الفعل ونحوه، وصدارة الأدوات في أساليب الشّرط، والاستفهام والعرض، والتّحضيض ونحوها... وتقدم حرف الجر على المجرور، وحرف العطف على المعطوف وأداة الاستثناء على المستثنى، وحرف القسم على المقسم به، وواو المعيّة على المفعول معه والمضاف على المضاف إليه، والفعل على الفاعل أو نائب الفاعل، وفعل الشّرط على جوابه. ومن الرُّتب غير المحفوظة في النّحو: رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول به، ورتبة الضّمير والمرجع، ورتبة الفاعل والتّمييز بعد نعم، ورتبة الحال والفعل المتصرّف، ورتبة المفعول به والفعل."[2]

ويظهر بهذا أنّ مفهوم الرّتبة عند علماء النّحو أو البلاغة العربيّين، لم يخرج في مفهومه الاصطلاحيّ عن دلالته اللغويّة، وهو الموضع الثّابت لكلمة من الكلمات داخل الجملة، مع التّمييز بين نوعين منها بإلحاق صفتي (المحفوظة) أو (غير المحفوظة) للتّمييز بينما ما يجوز فيه التّقديم وما يمتنع فيه ذلك. أمّا في اللسانيات فقد أخذ مفهوم الرّتبة منحى آخر، يختلف كلّ الاختلاف عن دلالته اللغويّة ودلالته الاصطلاحيّة عند النّحاة أو البلاغيّين، وهو مفهوم النّمط أو التّرتيب الذي ترِد عليه عناصر

---

[1]- ينظر: تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص205-210.

[2]- تمام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، ص207.

الجملة (فعل+ فاعل+ مفعول) في لغة من اللغات. وهو مفهوم ظهر مع اللسانيات التّوليديّة في النّصف الثّاني من القرن العشرين، بعد أن اعتمدت مفهوم البنية العميقة والأنحاء الكليّة في تفسير بنية الأنحاء اللغويّة. وفي هذا السّياق قدّم اللسانيّ الأمريكيّ جوزيف گرِينْبَرگ (Joseph Greenberg) عملا رائدا في هذا المجال؛ بعد أن لاحظ أنّ الرُّتَب المنتشرة في اللّغات للمكوّنات الثّلاثة الّتي توجد في الجُمل هي: (أ) (فا ف مف) كما في الإنگليزيّة، والفرنسيّة، والإيطاليّة... إلخ. و(ب) (فا مف ف) كما في اليابانيّة، والفارسيّة والتّركيّة... إلخ. و(ج) (ف فا مف) كما في العربيّة، والأيرلنديّة، والغاليّة... إلخ.[1] وبعبارة أخرى يمكن اعتبار الرّتبة في اللسانيات هو ذلك التّرتيب الذي تأخذه عناصر الجملة في لغة من اللغات قبل أن يطرأ عليها أيّ تغيير. وفي هذا السّياق يقدّم كذلك الباحث اللسانيّ المغربيّ أحمد المتوكّل مفهوما للرّتبة، يعتمد فيه على التّحديد الرّياضيّ، بقوله: "يُقال عن مجموعة من العناصر بوجه عامّ، إنّها مرتّبة، إذا كانت تشكّل سلسلة تتوالى وحداتها خطّيا كما هو الشّأن بالنّسبة للمتوالية التّالية:

[أ+ ب+ ج+ د]"[2]

ولنفهم المسألة بشكل جيّد أو نفرّق بين المفهومين؛ يمكن اعتبار أنّ الرّتبة بالنّسبة لعلماء النّحو أو البلاغة العربيّين، هي ذلك الموضع الذي تأخذ كلمة من الكلمات داخل (ج) أو الجملة، والتي يمكن التّمييز فيها بين موضعين؛ أحدهما ثابت تأخذه العناصر التي يمتنع فيها التّقديم: كالفاعل في الجمة الفعلية، واسم كان أو إنّ وخبرها في الجملة الاسميّة. والآخر متغيّر تأخذه العناصر التي يجوز فيها التّقديم: كالمفعول به في الجملة الفعليّة، وخبر كان في الجملة الاسميّة. بينما تُعَدُّ الرُّتبة في اللسانيات نمطا ثابتا لعدد من العناصر في الجملة، قبل أن يطرأ عليها أيّ تغيير أو تحويل حسب مفهوم النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة، التي يرتبط بها هذا المفهوم أكثر من ارتباطه بأيّة نظريّة أخرى من نظريات البحث اللسانيّ.* وبعبارة أخرى يقتصر مفهوم الرُّتبة عند النّحاة وعلماء البلاغة العربيّة على الكلمة، بينما يقتصر مفهومه عند علماء اللسانيات على الجملة.

---

[1]– ينظر: عبد القادر الفاسيّ الفهريّ "ملاحظات حول البحث في التّركيب العربيّ" أعمال النّدوة الجهويّة الّتي عُقدِت بالرّباط سنة 1987: تَقدُّم اللّسانيات في الأقطار العربيّة، منظّمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلوم والثّقافة (يونسكو) ط1. بيروت: 1991 دار الغرب الإسلاميّ، ص71.

[2]– أحمد المتوكّل، قضايا اللّغة العربيّة في اللّسانيات الوظيفيّة: بنية المكوّنات أو التّمثيل الصّرفيّ التّركيبيّ، الرّباط: دت، دار الأمان، ص221.

* تختلف نظريات البحث اللسانيّ في نظرتها إلى الجملة، وما يتعلّق بها من تغيير في البنية؛ فالنّظرية التّوليديّة التّحويليّة التي تبنّت مفهوم الرّتبة، تعتبر اللغات تخضع لترتيب نمطي واحد، على نحو ما ذُكر في تصنيف گرِينْبَرگ،

ثانيا- أنواع الرّتبة في الجملة العربيّة: تأخذ عناصر الجملة في اللغة العربيّة بما فيها المسند والمسند إليه والمخصّصات، رتبتان: إحداهما ثابتة والأخرى متغيّرة، وهي ما اصطلح على تسميّتها عند تمام حسّان بـــ (الرتبة المحفوظة) و(الرّتبة غير المحفوظة). وتخضع هاتان الرّتبتان بدورهما لقواعد التّقديم والتأخير عند النّحاة، بشكل تأخذ فيه العناصر التي يجوز فيها التّقديم رتبة متغيرة (غير محفوظة) والعناصر التي يمتنع فيها التّقديم رتبة ثابتة (أو محفوظة) وفيما يلي التّفصيل في طبيعة هاتين الرّتبتين حسب طبيعة الجملة العربيّة:

1- الرّتبة في الجمل الفعليّة: تتكوّن الجملة الفعليّة من مسند هو الفعل ومسند إليه هو الفاعل أو نائبه، والعديد من مخصّصات الفعل بما فيها، بما فيها: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والحال، والمُستثنَى، والتّمييز، والجار والمجرور. وتعرف مجمل هذه العناصر في علاقتها مع الفعل في الجمل الفعليّة، نوعين من الرّتبة:

1- رتبة الفاعل: يأخذ فاعل الجملة الفعليّة في علاقته مع الفعل نوعا واحدا من الرّتبة، وهي الرّتبة الثّابتة؛ حيث يرد بعد الفعل مباشرة في الجمل التي لا يتعدّى فعلها إلى مفعول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ إِخۡوَةُ يُوسُفَ فَدَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَعَرَفَهُمۡ وَهُمۡ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴾ [يوسف: 58]. أو يتوسّط بين الفعل والمفعول به في الجمل التي يكون فعلها متعدّيا إلى مفعول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾ [يوسف: 16]. أو نحو قوله تعالى: ﴿ وَجَآءَ ٱلسَّحَرَةُ فِرۡعَوۡنَ قَالُوٓاْ إِنَّ لَنَا لَأَجۡرًا إِن كُنَّا نَحۡنُ ٱلۡغَٰلِبِينَ ﴾ [الأعراف: 113]. أو يقع بعد المفعول به مباشرة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [فاطر: 28]. من دون أن تجيز قواعد النّحو العربيّ تقدّمه على فعله الذي يشكّل معه جزءا مرتّبا، كما يعبّر عن ذلك صاحب النّظريّة الخليليّة الحديثة عبد الرّحمن الحاج صالح، وبالتّالي يمتنع أن يتقدّم على

أمّا بقيّة الجمل التي لا تخضع لهذا التّرتيب؛ فيمكن اعتبارها جملا محولة عنها، بقاعدة التّحويل أو النّقل العامّة انقل (أ) حيث (أ) يشير إلى مقولة كبرى داخل (ج). بينما تفنّد نظريّة النّحو الوظيفيّ هذه الفرضيّة، وتنفي أن تكون الجمل في اللغات الطّبيعيّة محوّلة عن جملة واحدة تكون نمطا أو نواة، وتعتبر أنّ كلا منها مستقل عن الآخر، وإنّما الوظيفة التّداوليّة هي من تحدّد الجملة الأنسب للتّواصل، ولهذا تختلف جمل اللغات الطّبيعيّة باختلاف المواقف التّواصليّة. وتتبنّى على هذا الأساس نظريّة النّحو الوظيفيّ، بدل مصطلح (الرّتبة) مصطلح (الموقع) الذي تشير به إلى موضع من المواضع التي يمكن أن يأخذها أحد عناصر الجملة؛ نتيجة لموقف تواصليّ مختلف، لا نتيجة للتّحويل كما تذهب إليه النّظريّة التّوليديّة التّحويليّة.

فعله؛ باعتباره معمولا أوّل له.[1] وينطبق على نائبه (نائب الفاعل) ما ينطبق عليه في هذه الرّتبة تحديدا (الرّتبة الثّابتة).

2- رتبة المخصّصات: تتنوّع رتبة المخصّصات في الجمل الفعليّة بين التي تأخذ منها رتبة ثابتة والتي تأخذ رتبة متغيّرة، ما لم يكن هناك مانع يمنع تقدّمها، كأن يتصدّر الجملة أحد الأدوات التي تُعْرَفُ في النّحو العربيّ، بـــ (الأدوات التي تمنع أن يعمل ما بعدها فيما قبلها) وتشمل هذه الأدوات: "أدوات الاستفهام، وأدوات الشّرط، و(ما) و(لا) النّافيتين، ولام الابتداء، وكم الخبريّة، والحروف النّاسخة، والأسماء الموصولة، والأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، وأدوات العرض والتّحضيض."[2] وإذا كانت هذه المخصّصات تشمل: المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه والمفعول لأجله، والمفعول المطلق، والحال، والمُستثنَى، والتّمييز، والجار والمجرور؛ فإنّ كلا من هذه المنصوبات مع الجار والمجرور، يجوز لها أن تتقدّم على فعلها أو عاملها بمصطلح نظريّة العامل باستثناء أربعة منها، وهي: المفعول معه، والمفعول المطلق، والمستثنى، والتّمييز؛ فإنّها لا يمكن أن تتقدّم على فعلها بأيّة حال من الأحوال، وبالتّالي فهي تأخذ مع فعلها في هذا النّوع من الجمل ما يُسمَّى بالرّتبة الثّابتة أو المحفوظة بتعبير تمام حسّان. وفيما يلي التّمثيل لهذه الرّتبة بالنّسبة لكلّ من هذه المخصّصات التي يجوز فيها التّقديم، ضمن هذا النّوع من الجمل:

- المفعول به، نحو قولك: خالدا قابلتُ، وحسنًا فعلتَ. ونحو قوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾ [البقرة: 87]. وقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضّحى: 09].

- المفعول فيه، نحو قولك: يومَ الجُمعةَ سافرتُ، ومساءً سآتي إليك، وعندنا سيبيتُ اليوم خالدٌ. ونحو وقوله تعالى: ﴿ ٱلْـَٰٔنَ حَصْحَصَ ٱلْحَقُّ ﴾ [يوسف: 51].

- المفعول لأجله، نحو قولك: طمعًا في برّك زُرتُك، ورغبةً في صلتك قصدتك، وارتياحاً إليك تحدّثت.

- الحال، نحو قولك: ضاحكاً أقبل زيدٌ، ومغمياً عليه وجدتُه، ونحو قوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّنتَشِرٌ ﴾ [القمر: 07].

---

[1]- ينظر: عبد الرّحمن الحاج صالح، النّظريّة الخليليّة الحديثة: مفاهيمها الأساسيّة، دط. الجزائر: 2007، مركز البحث العلميّ والتّقنيّ لتطوير اللّغة العربيّة، ص37.

[2]- ينظر: عبد القادر الفاسيّ الفهريّ، اللّسانيّات واللّغة العربيّة: نماذج تركيبيّة ودلاليّة، ج1، ص116.

– الجارّ والمجرور: نحو قولك: إليك أتحدَّث، وعنك لن أرضى. ونحو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلۡيَتَوَكَّلِ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾ [آل عمران: 122]. وقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلۡأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ﴾ [المطفّفين: 23].

ثانيا– الرّتبة في الجمل الاسميّة: تتنوّع الجمل الاسميّة بين الجمل المكوّنة من مبتدأ وخبر والجملة المنسوخة بكان أو إحدى أخواتها، أو إنّ وإحدى أخواتها، أو ظنّ أو إحدى أخواتها. ويأخذ المسند إليه في كلّ من هذه الجمل رتبة واحدة هي الرتّبة الثّابتة أو المحفوظة بتعبير تمام حسّان باعتباره ممّا يمتنع فيه التّقديم. أمّا الخبر فيأخذ في كلّ منها رتبة متغيرة أو غير محفوظة بتعبير تمام حسان كذلك، باستثناء خبر إنّ وأخواتها الذي يمتنع فيه التّقديم، وفيما يلي التّفصيل في رتبة الخبر في كلّ من هذه الجمل:

1– خبر المبتدأ: يأخذ خبر الجملة الاسميّة المُكوَّنة من مبتدأ وخبر رتبة مُتغيِّرة، بحكم إمكانيّة تقدّمه جوازا أو وجوبا على المبتدأ في هذا النّوع من الجمل. ومن مواضع تقدّمه على المبتدأ جوازا أن يكون المبتدأ معرفة والخبر شبه جملة، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلۡأَمۡرُ يَوۡمَئِذٖ لِّلَّهِ﴾ [الانفطار: 19]. وقوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ﴾ [الرّوم: 04]. أمّا من مواضع تقدّمه على خبره وجوبا:[1]

– أن يكون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة، نحو قولك: في الدّار رجلٌ، وعندك ضيفٌ. ونحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيۡنَا مَزِيدٞ﴾ [ق: 35]. وقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞۖ﴾ [البقرة: 07].

– أن يكون الخبر اسم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام؛ فالأوّل نحو: كيف حالُكَ؟ ومتى الرّحيل؟ وأين سعيدٌ؟ والثّاني نحو: ابنُ مَنْ أنت؟ وصبيحةُ أيِّ يومٍ سفرُكَ؟

– أن يتّصل بالمبتدأ ضمير يعود على الخبر، نحو قولك: في الدّار صاحبها. وقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلۡقُرۡءَانَ أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾ [محمّد: 24]. وقول الشّاعر:

أهابُكِ إجلالاً وما بكِ قــدرةٌ عليَّ ولكن ملءُ عينٍ حبيبُها

– أن يكون الخبر محصورا في المبتدأ لفظا، نحو: ما خالقٌ إلا الله أو معنى نحو: إنّما محمودٌ من يجتهدُ.

2– خبر كان وأخواتها: يأخذ كذلك خبر كان وأخواتها رتبة متغيّرة؛ فيجوز أن يتقدّم على اسمها نحو قوله تعالى ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيۡنَا نَصۡرُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الرّوم: 47] وقولِ الشّاعر [من البسيط]:

[1]– ينظر: مصطفى بن محمّد سليم الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص267–268.

لا طِيبَ لِلعَيشِ ما دامتْ مُنَغَّصَةً لذَّاتُهُ بادِّكارِ الشَّيْبِ والهَــرَمِ

وقول آخر [من الطويل]:

سَلي إن جَهِلْتِ الناسَ عَنَّا وعنهُمُ فَلَيْسَ سَواءَ عالمٌ وجَهــــولٌ

كما يجوز أن يتقدّم عليهما معا؛ أي على كان واسمها، باستثناء ما كان منها جامدا أو غير متصرّف كــ (ليس) وما سُبِقَ مِنْهَا بــ (ماء) النّافيّة أو (ما) المصدريّة، فيجوزُ أن يُقالَ: صافية كانتِ السّماءُ، وغزيراً أمسى المطرُ. ويَمْتنِعُ أن يُقال: عالمًا ليس سعيدٌ، ومريضا ما زال سليمٌ، وأقفُ، وَاقِفًا ما دام خالدٌ. وأجازه بعضُ العلماءِ في غير (ما دام). وكما يجوز تقدّم خبر كان عليها وعلى اسمها، يجوز أن يتقدّم معمولُ خبرِها عليها نحو قوله تعالى: ﴿ وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾ [الأعراف: 177]. وقوله تعالى: ﴿ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ ﴾ [سبأ: 40]. وأحكامَ اسمِ هذه الأفعالِ وخبرها في التّقديم والتأخير، كحكم المبتدأ وخبره، لأنهما في الأصل مبتدأٌ وخبرٌ.[1]

3- خبر إنّ وأخواتها: يأخذ خبر إنّ وأخواتها رتبة ثابتة أو محفوظة، مثله في ذلك مثل اسمها وهذا بخلاف خبر المبتدأ وخبر الفعل النّاسخ، فيمتنع فيها تقدّم اسمها أو خبرها عليها، أو القول بجمل من نحو: زيداً إنَّ مسافرٌ أو مسافرٌ إنّ زيدًا، وهذا بحكم أنّ عامل الجمل الاسميّة في هذه الحالة من الحروف، والحروف مما لا تقوى على التّحكم في معمولاتها إذا تقدّمت عليها.[2] وإذا ما استثنينا تقدّم خبر إنّ عليها؛ فإنّه يجوز أن يتقدّم خبرها على اسمها في حالتين اثنتين لا أكثر ولا أقلّ، إذا جاء خبرها شبه جملة من الظّرف أو الجارّ والمجرور. والأولى ووجوبا، عند ما يتّصل باسمها ضمير يعود على الخبر (الجارّ والمجرور أو الظّرف) نحو قولك: إنّ في الدّار ساكنوها ولعل عند زيدٍ أبويْهِ. وهو الشّرط الذي وضع النّحاة على تقدم المبتدأ وجوبا كذلك. والثّانية جوازا عند ما لا يتّصل باسمها أيّ ضمير يعود على الخبر؛ فيمكن في هذه الحالة التّقديم أو التّأخير بين خبرها أو اسمها، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشّرح: 06]، وقولك: لعلّ في الأمر خيرًا. وينطبق على بقيّة الحروف النّاسخة (الحروف المشبّهة بليس) ما ينطبق على إنّ وأخواتها؛ إذا يمتنع فيها تقدّم معمولاتها (اسمها وخبرها) عليها، والقول بجمل من نحو: عبدُ الله لات منطلقاً أو منطلقًا لات عبد الله. وإنّما في هذه الحالة، تبني

---

[1]- ينظر: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني، جامع الدّروس العربيّة، ص278-279.

[2]- ينظر في هذا التّعليل كذلك: أبو العرفان محمّد بن علي الصّبان، حاشية الصّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ط1. بيروت: 1997، دار الكتب العلميّة، ج1، ص366.

على المبتدإ وتضمرُ فيه كما أشار إلى ذلك سيبويه؛[1] أيّ تقول: عبدُ الله إنَّه منطلقٌ، بالرَّفع والإضمار معا، لا بالنّصب وإسقاط الضّمير.

[1]– عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه، الكتاب، ص57.